وأهم هذه المؤشرات التي تعنينا هنا، هي ضائقة الدخل، ثم ضائقة الازدحام، مع ما يرتبط بهما من ضائقة مستوى الخدمات في الوحدات السكنية.

١ ــ **ضائقة الدخل**: ذكرت سابقاً، أن ضائقة الدخل النسبية هي الحالة التي يكون دخل الافراد في أي مجموعة أقل من الحد الادنى الذي تعتبره أكثرية أبناء المجتمع معدلاً مقبولاً للحياة الكريمة. نظرة واحدة الى القوى العاملة في المحيط العربي وتوزيعها حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة تظهر بوضوح أن حوالي نصف عمالنا يعملون في الصناعة والبناء، وعلى أسفل درجات السلم من حيث المداخيل. واذا أضفنا الى هذا حجم العائلة العربية، الذي يزيد على ستة أنفار في المعدل، بالمقارنة مع متوسط العائلات غير العربية التي لا تزيد على ثلاثة أنفار، أدركنا لماذا ينخفض الدخل الفردي لدى العائلات العربية حتى لو تساوى الراتب لنوعية العمل نفسها.

ظاهرة حجم العائلة الكبير، ونوعية العمل الذي يقوم به رب الأسرة في مجالات العمل ذات المدخول المنخفض، تؤكد مصداقية القول أن معدل دخل الفرد العربي يقل في المتوسط عن أربعين بالمئة من معدل الدخل الفردي لدى العائلات غير العربية. وهذا يؤكد وجود ضائقة نسبية لدى الكثير من أبناء الضفة والقطاع؛ وتقديري أن هذا يشمل بدرجات متفاوتة حوالي ٧٠ بالمئة من سكان المناطق المحتلة. ضائقة الدخل التي نحن بصددها، تعطي انعكاسات عن الاحوال السكنية، لأن المجتمعات محدودة الدخل تنفق معظم دخلها على الغذاء واللباس بعد تخصيص جزء يسير من هذا الدخل للمأوى. من هنا نجد أن طاقة هذه العائلات على التوفير لتحسين الأوضاع السكنية هي طاقة محدودة في حد ذاتها.

٢ ــ **ضائقة الازدحام**: هذه هي احدى نتائج ضائقة الدخل التي تضطر العائلة العربية للبقاء في وحدة سكنية لا توفر الحد الادنى من متطلبات الاسكان. ان المعدل المتفق عليه عالمياً كحد فاصل هو معدل ثلاثة أنفار للغرفة الواحدة. وعلى هذا الأساس تعتبر العائلات التي تصل وتزيد عن هذا الخط الفاصل عائلات تعاني من الضائقة السكنية. ولكي أوضح الصورة بالنسبة للمناطق المحتلة، اخترت مقارنة لدرجة الازدحام في كل من القدس العربية والضفة والقطاع وكذلك اسرائيل على ثلاث فترات زمنية ١٩٦٧، ١٩٧١، ١٩٧٥، وذلك لكي يتعرف القارىء على حجم هذه المشكلة بعد مقارنة المعطيات لدينا مع المعطيات في اسرائيل، كما هو موضح في الجدول الاول.

نظرة الى هذا الجدول تعطينا صورة بأن حوالي ٥٠ بالمئة من عائلات المناطق المحتلة تعيش في ضائقة سكنية بينما يعاني من المشكلة ٤ بالمئة فقط من العائلات اليهودية في اسرائيل. وملاحظة أخرى قد تجدها هنا، وهي السرعة التي يتم بها تقليص الضائقة لدى العائلات الاسرائيلية بالمقارنة مع التقدم البطيء في المناطق المحتلة. ولعلنا لا نعدو الحقيقة اذا ذكرنا أن التحسن الذي نلاحظه في درجة الازدحام يعود الى تأثير ازدياد الهجرة الى الخارج وليس الى تحسن حقيقي في الأحوال السكنية.

ان خطر الازدحام الشديد في الغرف لا يقتصر على عدم توفر مكان للنوم أو الجلوس، بل تنجم المشكلة عن الظروف التي تنشأ بسبب حصر الأجيال المختلفة في اطار ضيق تجعل الصغار تحت المراقبة المستمرة من قبل كبار العائلة، هذه المراقبة